رئيس فرع المؤتمر بحضرموت الوادي والصحراء لـ«الميثاق»:

نتطلع إلى إعادة صياغة الدولة اليمنية بآلية لامركزية

الدكتور محمد احمد فلهوم- رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بالوادي والصحراء يعد أحد ابزر قيادات المؤتمر في حضرموت التي تشكل مساحتها ثلث مساحة الجمهورية اليمنية، فهو رجل ادارة وكادر تربوي معروف وأول عميد لكلية التربية بحضرموت التي كانت تتبع جامعة عدن آنذاك، وسجل في هذا المجال حضوراً كبيراً وحقق اكثر من انجاز في القطاع التربوي والتعليمي، حرصنا أثناء زيارتنا لمدينة سيئون على أن نلتقيه ووضعنا أمامه عدداً من التساؤلات التي حملناها.. تحدث إلينا بصراحة عن صورة المشهد السياسي وكشف مكامن الضعف والقصور في أداء المؤتمر، مقدماً الرؤى والمعالجات الصائبة التي سيحملونها الى طاولة مؤتمر الحوار الوطني القادم وقضايا اخرى لاتقل اهمية تطرق إليها في سياق هذا الحوار.. وهاكم الحصيلة..

حاوره/ صلاح العجيلي

نأسف لوجود قيادات في «المشترك» تعلن رغبتها في الانفصال

> كيف تقيمون دور ومواقف احزاب اللقاء المشترك والقوى السياسية الاخرى في وادي وصحراء حضرموت خلال الازمة السياسية وتداعياتها ودورهم في تنفيذ اتفاق التسوية؟!

- في الحقيقة القوى السياسية وخصوصاً أحزاب المشترك حرصت على الاستفادة من اجواء الازمة السياسية وركبت الموجة وسايرت بعض المطالب السياسية ومغازلة قوى الحراك وماتزال، ولاسيما من احزاب اللقاء المشترك (الحزب الاشتراكي) الذى قام بتوزيع أدوار مختلفة على قياداته ولكن كما يقولون(اختلط عليهم الحابل بالنابل)، واستجابت لبعض الدعوات الانفصالية المرفوضة، ونحن نأسف عندما نجد أحدهم يعلن رغبته الصريحة في الانفصال او مايسمونه (فك الارتباط) وفي جانب آخر تجدهم يقولون-انه لا علاقة لهم بهذه الدعوات الانفصالية واصحابها، أو اية تقولات اخرى من قبيل أن حضرموت (غير يمنية) وغيرها من العناوين المستهجنة والغريبة والتي لا تحمل أي مدلول تاريخي أو سياسي في الواقع اليمني.. والحقيقة أن الحزب الاشتراكي اليمني لم يقل في تاريخه الطويل اطلاقا بأنه غير يمني ولم يقل بأنه (حزب اشتراكي حضرمي)، ولكن البعض منهم يحاول الآن عابثاً إيجاد تشققات وتصدعات في جدار الوحدة اليمنية، ومن حق الجميع ان يسأل هؤلاء الذين ظهروا الآن وبعد مرور مايقارب ٢٢عاماً ليعلنوا دعوتهم للانفصال.. ولم يتساءلوا ..أين ذهبت أموال الحزب الاشتراكي اليمني وياترى من ينعم بها اليوم؟! حتى أعضاء الحزب السابقين من حقهم محاسبة هؤلاء او التساؤل حول مصير الاشتراكات التي كانوا يدفعونها من رواتبهم لصالح الحزب.. ودعاة الانفصال او(فك الارتباط) اليوم لم يسرقوا أموال الحزب فحسب بل سرقوا أيضاً أموال الدولة ومبالغ كبيره كانت تأتى كدعم، وهم الآن يستثمرونها ويستخدمونها في دعم الفوضى والتخريب في البلد ويستغلون الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها المواطنين اليوم او اثناء الازمة السياسية وما بعدها من تداعيات.. واجمالاً كان دور احزاب في اللقاء المشترك دور المتربص للانقضاض على السلطة والمتحين للفرصة (الوهم) لأجل الوصول الى كرسي السلطة.

مركزية حادة

> ما الدور الذي يضطلع به المؤتمر الشعبي العام في حضرموت الوادي والصحراء؟

- قمنا خلال الفترة الماضية بعدد من اللقاءات السياسية المباشرة التي اثمرت عن نتائج ايجابية.. ولاشك أن هناك منغصات حقيقية يجب أن نعترف بها وتتعلق بالمعيشة والبطالة والانفلات الامني وهي موضوعات تستحوذ على اهتمام المواطنين ولاريب أن لكل محافظة خصوصياتها ومشاكلها الخاصة ولكننا في حضرموت نعاني من المركزية الشديدة والحادة في نشاط الكثير من مؤسسات الدولة وهي مركزية تنغص حياة المواطن حين تضطره للسفر الى صنعاء للحصول على مستحقاته الوظيفية او تسوية راتبه بزيادة ضئيلة لاتزيد عن الفين الى ثلاثة آلاف ريال مثلاً او ماشابه ذلك، وقد كانت مثل هذه التسويات تتم هنا في المحافظة نفسها ولايضطر المواطن للذهاب الى صنعاء، لهذا لابد من ايجاد المعالجات السريعة لهكذا قضايا وهذا ما نأمله من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني القادم

النشاط التنظيمي

> ما طبيعة العمل السياسي الذي تقومون به في مدينة سيئون ومختلف مدن الوادي في هذه الظروف؟

- الحقيقة نحن في قيادة فرع المؤتمر الشعبي العام بالوادي والصحراء نقوم حالياً بمناقشة وبلورة ما تمخض من نتائج عن اللقاء التشاوري لقيادات وكوادر فروع المؤتمر الشعبي العام لمحافظتي (حضرموت والمهرة) وقياداتها التنفيذية والتنظيمية على مستوى فروع المديريات ومجالسها المحلية وكذلك أعضاء المجالس المحلية على مستوى المحافظات وفرع جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا .. المنعقد يوم الخميس ٨ نوفمبر ٢٠١٢م في مدينة المكلا برئاسة الامين العام المساعد الشيخ سلطان البركاني وبحضور الاستاذ محمد حسين العيدروس عضو اللجنة العامة، وعملنا على اطلاع قواعدنا المؤتمرية والاطر القاعدية الوسطية والادنى على مجمل ما دار في اللقاء التشاوري الذي جاء في الوقت المناسب وكذلك الموضوعات المقترحة للحوار الوطني الرئيسية منها والفرعية وما جاء في كلمة فخامة الأخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام- ومن ثم واصلنا عقد الاجتماعات لقيادة فرع المؤتمر الشعبي العام بمديريات الوادي والصحراء برئاسة رئيس الفرع، وقيادات وكوادر التنظيم على مستوى الفرع بالوادي والصحراء وفروع المديريات واعضاء المجالس المحلية لمحافظة حضرموت الوادي والصحراء واعضاء اللجنة الدائمة الرئيسية والمحلية وذلك صباح يوم الأحد الموافق٢٠١٢/١١/٢٥م في مدينة سيئون حيث نوقشت خلالها عدد من المحاور المقترحة كرؤية لفرعي المؤتمر الشعبي العام في حضرموت بشكل عام- أي في المكلا وسيئون- وبعد نقاشات صريحة ومستفيضة حول جذور الازمة السياسية التي عصفت بالبلاد من حيث الاسباب والتداعيات وتجاوزت آثارها من ازمة سياسية الى ازمة وطنية والتي أضحت اليوم أمام مؤتمر الحوار الوطني الشامل لمناقشتها وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرارات مجلس الأمن الدولي ووضع الحلول الناجحة الداعمة والراعية للمرحلة الانتقالية بما يحقق لليمن أمنه واستقراره ويحافظ على وحدته من خلال ما سيتوصل إليه بإذن الله مؤتمر الحوار الوطني من اعادة صياغة الدولة اليمنية المدنية الحديثة وآليتها اللامركزية.

حل القضية الجنوبية

> وما أهم النتائج التي خرجتم بها من هذه اللقاءات التشاورية وهل لكم اطلاعنا على رؤيتكم لحل القضية الجنوبية؟

- من اهم النتائج أنْ اوجدت تلك اللقاءات التشاورية حراكاً سياسياً لدى قواعد التنظيم ومشاركة فاعلة في تقديم ما لديهم من آراء، وبناءً على تلك اللقاءات التى شملت جميع المديريات شكلنا لجنة لصياغة ما أفضت إليه مناقشات اعضاء المؤتمر.. ونرد لكم بعض الخطوط العريضة في عددٍ من الاتجاهات مثلاً الهوية الوطنية.. وحقيقةً الحديث عن الهوية الوطنية للدولة أمر فيه كثير من الغموض وأثار لدينا تساؤلات عدة ذهبت بنا بعيداً الى حضارات (معين وسبأ وحمير وحضرموت ويمنات) وغيرها من الدويلات التي شهدها تاريخ اليمن الطبيعية والتي استقلت نسبياً عن الخلافة العباسية سواء في ظل الامبراطورية العثمانية، أم تلك المملكة التي شملت ما كان يطلق عليها بالمملكية اليمنية.. بعد أن أعطى مؤتمر لوزان المناطق المسيطر عليها من الأتراك عام ١٩٢٣م بحضور بريطانيا التي حددت الحدود الفاصلة مع العثمانيين بين الشمال والجنوب لتقيم على أرضه (٢٢) مشيخة وإمارة منها من استكمل مظاهر البنى التشريعية والمؤسسية للدولة مثل سلطنات حضرموت واتحاد الجنوب العربي على المحميات الغربية لعدن التي انضمت اليه عشية ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في صنعاء، ليستقل بعدها الجنوب وتتوحد تلك الكيانات في ٣٠نوفمبر١٩٦٧م، وصنعاء كانت تحت حصار السبعين تدافع عن ثورتها والنظام الجمهوري الوليد.. ويومها وجدت دولتان وعاش الشطران صراعات بينية وأخرى داخلية حتى قيام الوحدة.. وباختصار نجد في كل ذلك ما يمكن تحويله الى هويات جديدة نتيجة هذه الازمة وما افرزته.. وعليه فإننا لانقول بغير الهوية الوطنية للدولة اليمنية التي ولدت عام١٩٩٠م دون الغاء لخصوصيات (أقاليمها وتقاليدها ومورثاتها الثقافية والاجتماعية).. وبمعنى أدق ان الهوية الوطنية للدولة يجب أن ترسخ وتتزامن مع إقامة الأقاليم واحترام مورثاتها لاعلى أسس فلكلورية أو ثقافية هشة وانما بحسب تكويناتها الجغرافية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية بحيث تتعالى على النرجسيات القائمة والعصبيات العشائرية والمناطقية وتتجاوزها من خلال محاصرتها بالدولة الاتحادية الجديدة، ادارة الاقاليم على أسس تنموية وإدراية وحمايتها بمؤسسات أمنية قوية تفعل القانون وتحترم الحقوق والحريات والعدل والمساواة.. ودون شك أن معظم الدول الفيدرالية كانت في البدء من دول منفردة ومن ثم اتحدت في أنظمة فيدرالية وانتقلت الى الانظمة الاتحادية.. بل ان الضرورات الوطنية ودواعي المصالح والرغبة في تحقيق تنمية لا يمكن تحقيقها لأسباب أمنية وتناقضات اجتماعية تساعد على بث الرغبات الانفصالية وهذا للاسف ما نعيشه من اوضاع اليوم، ويكفي تلك الاصوات المطالبة بحقوق ذات بُعد عشائري أو اجتماعي مناطقي مقابل ادوار ماضوية أو تحت حق حماية الثورة الشبابية وحقوق الثوار الجدد، وفي ذلك تحجيم لحقيقة أزمتنا السياسية التى فرضت أجندة جديدة لابد ان يكون التعامل معها بوعي وعقلانية وليس بالعواطف او الرغبات الشخصية.

يتفائلون بمؤتمر الحوار

> ما استعداداتكم للمشاركة في انجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل وهل تحدثونا عن نسب تمثيل مديريات الوادي والصحراء؟

- مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي سيعقد خلال الفترة القليلة القادمة يمثل فرصه كبيرة امام اليمنيين للخروج برؤى جديدة وشكل نظام جديد وهي فرصة ذهبية لايجب التفريط بها.. واؤكد لكم أننا سندخل الحوار الوطني وسيكون بإذن الله حواراً ناجحاً وسنخرج بعقد جديد يتواكب مع المرحلة القادمة ومقتضياتها، وما نلاحظه بأن الجميع حريص على الدخول الى مؤتمر الحوار الوطني، ولكن يجب ان تفهم مختلف القوى على صعيد المحافظات أن التمثيل في مؤتمر الحوار قد لا يأتى بما يرضيهم وعليهم تقبل ذلك لان الجميع سيشارك في مؤتمر الحوار ووجود الجميع مهم جداً، ولا يجب ان تقف بعض القوى معرقلة لان مؤتمر الحوار لم يأتِ كما يتوقعون او لم يلبّ رغباتهم، ولابد ان يتوافق الجميع لان المرحلة مرحلة توافق.. وأما حول موضوع التمثيل في مؤتمر الحوار، الحقيقة نحن في فرع المؤتمر الشعبي العام بالوادي والصحراء الى الآن لم تصلنا معلومات حول النسب ولا يوجد لدينا أي اشعار من الامانة العامة للمؤتمر لكن سيصلنا ذلك خلال الايام القادمة إن شاء الله، وسنحرص على ان يكون لنا تمثيل مناسب وبحسب القدر الممكن من الممثلين لوادي وصحراء حضرموت لما لهذه المحافظة من اهمية ولما لمؤتمر الحوار الوطني القادم من اهمية كبرى في رسم معالم المستقبل.

الاشتراكي لم يقل في تاريخه إنه غير يمني ونتساءل عن مصير أمواله!!

الهوية اليمنية للدولة يجب أن تترسخ مع الأقاليم سنخرج من الحوار الوطني بعقد جديد يواكب متطلبات المستقبل

البطالة والانفلات الأمني والتردي المعيشي منغصات حقيقية حضرموت تعاني من المركزية الشديدة وإيجاد المعالجات ضرورة

إلاّ الأمن والأمان

محمد علي سعد

أيام قليلة انطوت على العام الميلادي الجديد ٢٠١٣م وبالتأكيد فإن أمنيات وطموحات وأحلاماً كثيرة يأمل في تحقيقها المواطن اليمني وأولها بصورة عامة أن يكون العام الميلادي الجديد ٢٠١٣م أفضل وأحسن من سابقه بكل معاناته وتعبه واضطراباته التي طالت كل بيت، وبالقطع فإننا جميعاً نتمنى أن يكون هذا العام عاماً آمناً بكل المقاييس.. عاماً تقل فيه الاختلالات الأمنية بكافة أشكالها «تفجيرات، تقطعات، اغتيالات.. الخ» لأن أول شروط الحياة، وأول أركان البناء توافر جانب الامن والامان من خلال تنفيذ القانون وبسط يد الدولة، فالأمن والامان من أولويات كل وأي دولة، الا أنه في هذه النقطة إذا كان الامن والامان المسؤولية الاولى للدولة فهي أيضاً مسؤولية مجتمعية، بمعنى أن كل فرد من أفراد هذا الشعب عليه مسؤولية مساعدة الدولة بالكشف عن أية معلومات عرفها ولو بالصدفة لها علاقة بمسألة الاضرار بأمن الوطن ومواطنيه، ونرى في هذا الصدد أنه لو تضافرت جهود المؤسسة الامنية والعسكرية مع جهود المواطن فإننا حتماً سيمكننا أن نعيش العام الميلادي ٢٠١٣م بظروف أمنية أفضل بكثير ليس عن العام الماضي وحسب ولكن ربما يكون أفضل من أعوام كثيرة مضت بإذن الله عز وجل.

البطالة.. الوظيفة العامة

واحدة من الامنيات الكبيرة التي يتمناها المواطن في هذه البلاد وتحقيقها في العام الميلادي ٢٠١٣م هي وجود الوظيفة والتي بتوفيرها تقل معدلات البطالة وبالتالي تقل معدلات الجريمة والفقر والفوضى.

ولأن توافر الوظائف تقتضي توافر جملة من العوامل الاساسية وأولها الأمن والأمان فإن على الحكومة- ونحن على أعتاب العام الميلادي الجديد- تفعيل البرامج الاستثمارية في عموم محافظات الجمهورية والتي لو تفعلت فإنها بالتأكيد سوف توفر الكثير من فرص العمل في عموم المحافظات.

كما أن الحكومة ملزمة بالوقوف أمام موضوع الانتدابات بين الوزارات ومرافق الدولة بصورة عامة فالذي نعرفه جازمين أن هناك الآلاف من موظفي الدولة منتدبون في مرافق ووزارات أخرى وبالتالي يشغلون وظيفتين الأولى وظائفهم الاصلية والثانية وظيفتهم بالانتداب وبالتالي فإن إلغاء الانتداب- الا في الظروف الاستثنائية والضرورية- سوف يوفر أعداداً غير قليلة من الوظائف الشاغرة للشباب الخريجين الجامعيين الذين بلا عمل سواء باعتماد وظائفهم رسمياً أو من خلال التعاقد معهم بدلاً من المنتدبين والذين لا يشكل انتدابهم رقماً مهماً في أماكن انتدابهم.. وما نعرفه وتعرفه الحكومة أن سياسة الانتدابات قائمة على الصراعات الشخصية لا على الاحتياج الحقيقي للعمل.. فهل تلتفت الحكومة لهذه الدعوة؟

المياه والكهرباء

المعروف أن العام ٢٠١٢م كان أسوأ عام على الاطلاق عانى فيه المواطن في عموم البلاد من أزمتي الكهرباء والمياه وانقطاعهما المستمر طيلة شهور وهو أمر دفعه الى شراء الطاقة البديلة من حر ماله وكبده خسائر مالية وازعاجاً ونكداً ومعاناة ليس لها مثيل.

وعليه فإن على حكومتنا الموقرة أن لا تنسى معاناة شعبها الطيب طيلة العام ٢٠١٢م وان تبدأ من الآن بوضع موضوعي توفير التيار الكهربائي والمياه نصب عينيها وجعلها من أولويات برنامج عملها للعام الحالي، فالحقيقة أن المواطن سمع عن دعم الدول المانحة للبلاد وسمع عن تأييد عالمي للبلاد من أجل الخروج من أزمتها، لكنه كمن يسمع جعجعة ولا يرى طحيناً، فما فائدة أن الدول المانحة قد رصدت للبلاد أكثر من ثمانية مليارات دولار وهو بلا كهرباء ولا مياه طيلة شهور الصيف!!

وعليه فإن الحكومة يجب أن تدرك أن جزءاً من قضية الامن الاجتماعي في البلاد مرهونة بتوافر الخدمات الاساسية للمواطنين وأولها توفير التيار الكهربائي والمياه للبلاد بصورة عامة والمحافظات الحارة «المحافظات الجنوبية، الحديدة.. الخ» على وجه الخصوص.

كما عليها أن تدرك أن الصيف القادم ما لم تتحسن فيه خدمات توفير الكهرباء والمياه سوف تخلق حالة من الفوضى والثورة ضدها وضد النظام ككل.. ولو أرادت ضمان أكبر قدر من الامن والامان والسلام الاجتماعي عليها أن تقوم بواجباتها بصورة عامة، وتوفير خدمات المياه والكهرباء بصورة خاصة وعاجلة..

قيادي مؤتمري ينجو من محاولة اغتيال في إب

نجا القيادي في المؤتمر الشعبي العام بمحافظة أب ناجي الرداعي - من محاولة اغتيال تعرض لها الثلاثاء حيث أطلق عليه شخص مجهول عدة أعيرة نارية.

وأوضح مصدر محلي في اب أن القيادي في المؤتمر ومدير مدرسة ظفار ناجي الرداعي أصيب برصاص أطلقها عليه شخص مجهول امام منزله في مدينة السدة.

مشيراً الى أن الشخص المجهول قام بطرق باب منزل القيادي المؤتمري وحينما فتح الباب قام ذلك الشخص الملثم بإطلاق وابل من الرصاص بصورة مفاجئة عليه ومن ثم لاذ بالفرار بعد تنفيذ الجريمة.

القضاء يبرئ السعيدي من تهمة الردة

برأت محكمة الصحافة والمطبوعات الكاتب والناشط علي علي قاسم السعيدي مدير الموازنة والتخطيط في مجلس القضاء الأعلى من تهمة الردة التي وجهتها له النيابة.

وقضى قرار المحكمة بتبرئة الناشط علي السعيدي من التهمة وإعادة أوراق القضية إلى النيابة للحفظ.

وعبر الناشط السعيدي عن سعادته بقرار تبرئته ،مشيرا إلى أن الحكم جاء ليعيد الثقة بعدالة القضاء في اليمن.

وتعد محاكمة الناشط علي السعيدي بتهمة الردة عن الإسلام بالاستناد على ما نشر على حائطه في الفيس بوك هي أول حالة من نوعها في اليمن.

وكان نجل السعيدي (محمد) اعتبر التهم المنسوبة لوالده بأنها محاولة للضغط عليه لإعلان توبته بهدف إقصائه من منصبه.

إعلاميو المؤتمر يدينون انتهاكات مليشيات الجنرال بحق الصحفيين

استنكر اعلاميو المؤتمر الشعبي العام استمرار مليشيات الفرقة التابعة للواء المنشق علي محسن في الاعتداء على الصحافيين ومنعهم بالقوة من تغطية الاحداث التي تجري أمام جامعة صنعاء وفي شارع الستين بأمانة العاصمة.

واعتبر اعلاميو المؤتمر الاعتداء الأخير الذي تعرض له عدد من الصحفيين والمصورين وتكسير آلات التصوير الخاصة بهم أثناء تغطيتهم تظاهرة طلابية ضد عسكرة الجامعة عملاً همجياً يتنافى مع حرية الرأي والتعبير التي كفلها القانون والدستور.

مؤكدين أن اساليب الترهيب والعنف المفرط من قبل مليشيات الفرقة الأولى مدرع سابقاً لن تثني الاعلاميين عن أداء رسالتهم بمهنية وموضوعية.

وطالبوا الجهات المختصة بسرعة التدخل لوقف هذه الانتهاكات الخطيرة.. مشددين على ضرورة اجراء التحقيقات وتقديم الجناة للعدالة لينالوا جزاءهم الرادع.